الخصخصة و الحكم الراشد

Privatization and Good Governances

الجوزي ذهبية، أستاذة محاضرة أ، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2018/07/08 ؛ **تاريخ القبول:** 2018/10/18 ؛ **تاريخ النشر:** 2019/07/07

مستخلص: تعد الخصخصة نوع الإستراتيجيات الاقتصادية التي تعمل على دعم إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، وتقنين الأدوار بينه وبين الحكومة لغرض تشجيع المنافسة وجذب الاستثمارات وتحسين جودة المنتجات. غير أنه لا يجب انتظار التنمية المرجوة من هذه السياسة ما لم يصاحب ذلك توفر بيئة من الحكم الراشد تعمل على تحقيق التوافق والإجماع الوطني حول قرار الخصخصة من خلال التسويق لهذه السياسة، وتضع المشاريع المراد خصخصتها في منافسة فعلية خالية من التشوهات، وتطور المنظومة القضائية والتشريعات الخاصة بحقوق الملكية وضماناتها، والتشريعات التجارية والضريبية والعمالية. كما يتوقف نجاح سياسة الخصخصة على مدى كفاءة القائمين على الرقابة والإشراف على تطبيق هذه العملية، من خلال رصد ما يمكن أن ينشأ من إشكاليات عند التطبيق، حيث يمكن أن يضمن التزام الدولة والقطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية مواجهة مثل هذه المشكلات.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة؛ الحكم الراشد.

تصنيف JEL: G32; G38.

Abstract: Privatization is a kind of economic strategies that work to support the private sector in the development process and codifying the roles between it and the government in order to promoting competitions and attracting investments. However, we should not wait for the desired development of this policy without providing an environment of good governance to achieve accordance and the national consensus on the decision of privatization. And put the project will be privatized in a real competition without distortions, the evolution of the judicial system , the legislation on property matters, commercial, tax and labor union legislation. The success of the privatization policy also depends on the efficiency of the control and supervision of the application of this process through the monitoring of the problems that could arise during application, where obligation of the state and the private sector for the social responsibility could assure the facing-up to such problems.

Keywords: Privatization; Good Governances.

.**Jel Classification Codes :** G32; G38.

* الجوزي ذهبية، البريد الالكتروني: raison81@yahoo.fr

مقدمة:

كان دور الدولة في القرن التاسع عشر محصورا في توفير الأمن وإرساء العدل وتحقيق العدالة الاجتماعية ورد الاعتداءات الخارجية، ولكن في مطلع القرن العشرين، اضطرت الدولة وبحكم الظروف الداخلية والخارجية إلى أن تتدخل في كثير من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حيث شمل تدخلها كل المشاريع ذات المنفعة العامة كالكهرباء والماء والاتصالات، وهذا سواءً في الدول المتقدمة أو النامية. لكن هذا التدخل المفرط في الشأن الاقتصادي قد سبب للدولة الكثير من المتاعب وزاد عليها الكثير من الأعباء، لذلك تسعى معظم الدول اليوم أن تغير جذريا من أداءها الاقتصادي لينسجم مع المبادئ الاقتصادية الحديثة والسائدة في كل العالم. حيث برزت عملية التحول نحو القطاع الخاص ونقل الملكية كأحد أساليب الإصلاح، وأدركت معظم الدول بما فيها النامية أنه هناك ضرورة ملحة لتشجيع المشاريع الخاصة ودعمها. فقد أصبح واضحا أن استثمارات القطاع الخاص هي مفتاح تحقيق النمو الاقتصادي، وإتاحة المعرفة والتكنولوجيا اللازمة للتنمية.

والنقطة الرئيسية التي يدور حولها النقاش بين مؤيدي ونقاد الخصخصة هي حول الدور الصحيح للحكومة في ظل الاقتصاد الرأسمالي. فمؤيدي الخصخصة من جهتهم يعتبرون دور الحكومة غير ضروري بل ينظرون إليه أحيانًا على أنه يشكل عبئا على النظام الاقتصادي، بينما ينظر نقاد الخصخصة من جهة أخرى إلى الحكومة أنها لاعبًا حاسمًا في النظام الاقتصادي، فالملكية الخاصة لا تترجم بالضرورة إلى تحسن الكفاءة. والأهم من ذلك هو أن استراتيجيات مدراء القطاع الخاص التي لا تعتمد سوى على الربح قد تجعل بعض الخدمات الأساسية غير متاحة لقطاعات كبيرة من السكان لا تستطيع تحمل تكلفتها. فالشركة التي لا يهمها سوى الربح، قد تختار مثلًا ألا تقوم بتوفير الرعاية الصحية للمعوزين أو توسيع نطاق الخدمات التعليمية لتشمل الفقراء وأصحاب الاحتياجات الخاصة.

الإشكالية:

بالنظر إلى تجارب الدول التي انتهجت سياسة الخصخصة، نجد أن هناك دولا قد نجحت في انتهاج هذه السياسة وحققت لنفسها التنمية المرجوة، ودولا أخرى قد تعثرت مشاريع الخصخصة فيها، والسبب في ذلك هو عدم توفر بيئة من الحكم الراشد التي تعمل على إرساء قواعد الشفافية والمساءلة وحكم القانون على هذه العملية. **فإلى أي مدى يمكن أن يُسهم الحكم الراشد في إنجاح عملية الخصخصة؟**

لمعالجة هذه الإشكالية سوف نتعرض إلى تعريف كل من الخصخصة والحكم الراشد، ثم سنتطرق إلى إبراز تأثير معايير الحكم الراشد في إنجاح مشروع الخصخصة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

1. تقديم إطار مفاهيمي للخصخصة والحكم الراشد.
2. التعرض للدور الجديد للدولة في ظل الخصخصة.
3. البحث عن سبل إنجاح مشروع الخصخصة من خلال آليات الحكم الراشد.

منهج الدراسة:

لمعالجتنا للموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك فيما يتعلق بالتعريف بكل من الخصخصة والحكم الراشد، كما استعملنا المنهج التحليلي في دراسة تأثير مبادئ الحكم الراشد في مشروع الخصخصة.

أولا: مفهوم الخصخصة.

ظهر مصطلح الخصخصة حينما أعلنت رئيسة الوزراء البريطانية المحافظة "مارجريت تاتشر" وحكومتها عام 1979 التزامها بتحويل المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص. وقد انتشر هذا المصطلح منذ ذلك الوقت، إلا أنه ولغاية الآن لا يوجد له تعريب موحد. ولكونه يؤدي إلى أكثر من معنى، فالتعريب لهذا المصطلح يمكن أن يكون التخصيصية، أو التخصيص أو الخوصصة، كما يميل البعض إلى التعبير عن هذا المصطلح بعبارة التحول نحو القطاع الخاص، كما يستخدم آخرون مصطلحات تحرير المشروع واللاتأميم والشعبوية، كما تستخدم كلمة "التاتشرية" للتعبير عن سياسة التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومع ذلك فإن اصطلاح الخصخصة يبقى الأكثر انتشارا واستعمالا، لكونه الأكثر دقة ودلالة وسهولة. (الطاهر، 2004، ص 156)

يعرف أكتان " Aktan " الخصخصة بأنها عملية الغرض منها هو التحرر من القيود التي تتعلق بكفاءة منشآت القطاع العام وتحويلها إلى حوافز للقطاع الخاص أي تغيير العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص.

ووفقا لتعريف آخر فإن الخصخصة هي سياسة من سياسات التحرر الاقتصادي، تهدف إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة سواء من خلال نقل الملكية أو الإدارة، وذلك باستخدام العديد من الأساليب المتاحة والملائمة وهذا ما يتضمن أن تتم الخصخصة وفقا لسياسة اقتصادية كلية.(محمد صلاح، 2015، دور

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية)

فالدولة بالمفهوم الحديث يجب أن تهتم بالأمور الكبيرة كالأمور السياسية والإدارية والأمنية والاجتماعية التي ترتبط بسياستها العليا. أما سائر الأمور الأخرى يمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص وذلك وفق القوانين والأنظمة التي تصفها الدولة وتنظم هذا القطاع. حيث تعتبر الخصخصة بمثابة نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية في دور الدولة.

(شيخان شهاب حمد، 2008، إشكالية الخصخصة وانعكساتها في رفع الأداء الاقتصادي))

وفي الشكل العام، لا توجد صيغة واحدة للخصخصة، بل هناك مجموعة من الصيغ، واعتماد أي صيغة يجب أن ينطلق من مبدأ المفاضلة. ويمكن أن نذكر بعض هذه الصيغ المعتمدة في غالبية الدول:

1. التفويض: نعني بالتفويض قيام الدولة بتوكيل القطاع الخاص للقيام بجزء أو كل النشاط المتعلق بأحد المشروعات المملوكة لها، مع بقاء حقها في الإشراف والرقابة والمساءلة، وهذا محل الاختلاف بين البيع والتفويض كون هذا الأخير يتم بصورة تدريجية مما يتيح للدولة التحكم في مكانيزمات التحول وسرعته تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة. (صوفان العيد،2011، ص 40) ويضم هذا الأسلوب:

أ. عقود الإدارة: عقد الإدارة هو اتفاق تتعاقد من خلاله مؤسسة عمومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة لمدة معينة يكون للمتعاقد أو الشركة الخاصة كامل السلطات في إدارة المشروع والتحكم فيه، كما تحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها، في حين تبقى الدولة مسؤولة عن نفقات التشغيل والاستثمار وسائر النفقات الإدارية الأخرى، بمعنى تتحول حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة دون ملكية المشروع أي أن الخصخصة هنا هي خصخصة إدارة.

ب. عقود التأجير: تقوم الحكومة عن طريق هذه العقود بتأجير المشروع العام الذي تملكه إلى مستأجر من القطاع الخاص يقوم بتشغيله مقابل دفعات سنوية يدفعها إلى الحكومة بغض النظر عن الأرباح التي يحققها المستأجر الذي يتحمل المخاطر التشغيلية، فهو إذن يحصل على سلطة التحكم الكامل في نشاط المؤسسة خلال مدة العقد، وفي المقابل يتحمل المخاطر التجارية والمالية ويقوم بدفع نفقات الصيانة وضريبة على الدخل مع التزامه بعائد سنوي مضمون للدولة، وهذا ما يوجب على المستأجر الاستغلال الأمثل للمؤسسة والمشروع الحكومي. ونميز بين نوعين من عقود التأجير: التأجير التمويلي (الرأسمالي) والتأجير التشغيلي (الخدمي)

فبالنسبة لهذا الأخير فإن المستأجر يشغل أصول المؤسسة دون أن يتحمل نفقات الصيانة والتي ينبغي أن تكون على عاتق المؤجر (الحكومة) وهذا عادة ما يكون لفترة زمنية محددة، أما التأجير التمويلي فهو يغطي الفترة الزمنية الممتدة إلى نهاية العمر الافتراضي للأصول المؤجرة، ويبدو وكأنه تملك للمؤسسة.

ج. عقود الامتياز: وهي من العقود الإدارية التي تتم بين أحد أشخاص القانون العام (الحكومة) وأحد أشخاص القانون الخاص (فرد أو شركة) والذي بمقتضاه يتعهد الملتزم بالقيام على نفقته وتحت مسؤوليته المالية بأداء خدمات عامة للجمهور طبقا للشروط التي توضع له، في مقابل الإذن له باستغلال المشروع لفترة زمنية معينة. (صوفان العيد،2011، ص 42)

وهناك أنواع خاصة من عقود الامتياز وهي:

- **أسلوب الإنشاء والتشغيل والتملك:** هذا الأسلوب يمنح القطاع الخاص المتعاقد حق تملك المشروع، أي أن تسيير وتشغيل القطاع الخاص للمشروع ليس محددا بمدة، بل يستمر المشروع مملوكا له، ويوفر هذا الأسلوب أحد طرق التمويل التي تمكن الدولة من تقديم خدمة وإشباع حاجة للمواطنين عندما لا تتوافر السيولة الكافية، أو أن السيولة المالية المطلوبة كبيرة.

- **أسلوب الإنشاء والتشغيل والنقل:** هو قيام شركة خاصة بتمويل وبناء وتشغيل مشروع جديد لفترة محددة (فترة الامتياز) ترجع عند نهايتها الأصول إلى ملكية الدولة، ويستعمل هذا الأسلوب لتطوير مشروعات جديدة في البنية التحتية من قبل القطاع الخاص، وهذا الأسلوب يوفر على الدولة نفقات البناء وخاصة عند عدم توفر السيولة اللازمة لذلك، كما يحقق رغبة الحكومة في نقل مسؤولية تشغيل المشروع وتقديم الخدمة إلى الإدارة الخاصة المتمثلة في المتعاقد معها وهذا الأسلوب يتناسب مع المشروعات التي تتطلب نفقات كبيرة .

د- المنح: في هذا الأسلوب تقوم الدولة بمنح إعانة مالية للقطاع الخاص للتحول إلى أنشطة هي في الأصل تتم من طرف القطاع العام.

2. البيع: يقوم هذا الأسلوب على أساس قيام الحكومة ببيع بعض المؤسسات العاملة بالكامل أو بعض موجوداتها وحقوقها والتزاماتها إلى القطاع الخاص، وهناك العديد من الوسائل التي يمكن اعتمادها في عمليات بيع المؤسسات العامة من أهمها: البيع المباشر، البيع عن طريق المزايدة، البيع عن طريق العطاءات، البيع لمستثمر أجنبي، بيع الأسهم في الأسواق المالية، البيع للعاملين والإدارة. (صوفان العيد،2011، ص 43)

3. مقايضة الديون: في هذا الأسلوب تقوم الحكومة بنقل ملكيتها لبعض الأموال إلى الدائن مقابل سداد الدين، من خلال عرض الدولة على الدائن أن يأخذ بدلا من دينه أصولا أو سلعا، أو أن تقدم الدولة عدد من الأسهم في الشركات المحلية للدولة الدائنة.

4. تنمية الاستثمارات الخاصة داخل الأنشطة المشتركة: يقوم هذا الأسلوب على إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للمساهمة في الأنشطة العامة وذلك من خلال دخول رأس المال الخاص في هذه الأنشطة، أو من خلال بيع جزء من الأسهم للقطاع الخاص، وهذا ما يؤدي إلى تسهيل عملية التحول. (صوفان العيد،2011، ص 44)

ثانيا: مفهوم الحكم الراشد.

الحُكْمُ لغة: مشتق من جذر ثلاثي (ح ك م)، فيقال – (حَكَمَ) – أي قضى. ويقال: حُكِمَ له، وحُكِمَ عليه، وحُكِمَ بينهم. فالحُكْمُ يقوم على القضاء بين الناس بالعدل، ويعني (الحُكْمُ) أيضا العلم، كما يعني كذلك (الحِكْمَةُ).

و(الحكومة) تعني (رد الرجل عن الظلم)، ولكنها تستخدم حديثا بمعنى الهيئة الحاكمة. والأصل في الحكومة إذا هو الرد عن الظلم، أو إقامة العدل.

و(الحَاكِمُ) هو من نصب للحكم بين الناس، وينطوي التنصيب من قبيل آخر، منطقيا على إمكان التنحية، الذي ينطوي بدوره مساءلة الحاكم.

كما يشتق أيضا من المصدر الثلاثي (تحكَّمَ) أي استبد. ولما كان العدل قيمة عليا، فإن الاستبداد موجب للعزل.

وهكذا تضم اشتقاقات هذا المصدر الواحد البسيط (ح ك م) كل مفردات نسق الحكم المعاصر تقريبا. (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص 102).

الراشد: لغة من الرشد أي الاستقامة على طريق الحق.

وفي الاصطلاح اللغوي، يشير إلى الهداية والاعتدال. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المدلول في أكثر من موضع، في ذلك قوله وهو يخاطب الأوصياء على اليتامى: " فإن آنستم منهم رشدا، فادفعوا إليهم أموالهم..." (الآية: 06، سورة النساء). أي إذا تناهى إلى قناعتكم أن هؤلاء اليتامى قد توفرت فيهم إمكانيات الضبط وحفظ الأموال، وحسن التصرف فيها، في أوجه الصلاح والسداد، فيمكنكم أن تعطوهم إياها. (العياشي، 2006، ص17)

وعلى الرغم من أن أهداف كل من الحكومة والحكم الراشد واحدة (تحقيق الوظائف الأساسية للدولة ممثلة في حفظ الأمن والنظام العام، والعمل على جمع الموارد المادية والمعنوية الضرورية لممارسة الحكم)، إلا أن الفرق بينهما يكمن في الإجراءات والأساليب المستخدمة لتحقيق تلك

الأهداف، بحيث يتميز الحكم الراشد بإنشاء الشروط الضرورية لسلطة منتظمة تسمح بالعمل الجماعي القائم على وضع نمط من حكومة تنعدم فيه الحدود الفاصلة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعلى تفعيل دور المجتمع المدني وتحديد المسئوليات وتجسيد مبدأ التباين السلطوي. حيث اعتبر كل من "أوسبورن" و "جيبلر" (Osborne) و(Gebler) أن الحكم الراشد ليس إلا حكومة أعيدت هيكلتها وتنظيمها بهدف تحقيق تسيير أحسن للشأن العام.

فالتغير في دور الحكومة وتغير البيئة التي على الحكومة أن تمارس دورها فيها، قد تمخض عنه جلب الحكم الراشد إلى الاستخدام من قبل العامة كعملية، حيث لم تعد كلمة حكومة كافية (ساعاتي، 1999، ص9)

ويعرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه الطريقة التي تمارس بها القوة في تسيير وإدارة اقتصاد بلد ما والموارد الاقتصادية والاجتماعية له (البابلي، 2018، ص1).

أما "هارمت إلسنهانس" (Hermat Elsenhans) فيرى بأن الحكم الراشد هو فن إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني (إمنصوران، 2006، ص 113).

حيث يكمن البعد الاقتصادي للحكم الراشد في تحقيق الرشادة الاقتصادية، والتي نجد مرجعيتها في النسق الاقتصادي الليبرالي وخاصة في مبدأ الانسحاب الاقتصادي للدولة (Moins d'Etat Mieux d'Etat) الخاص بتحديد وظائف الدولة الاقتصادية والاجتماعية. والذي عبر عنه الأستاذ (Etienne LeRoy) بدولة –RE– بمعني الدولة المنظمة (Régulateur) والدولة الإصلاحية (Réformateur) والدولة المصلحة (Réconciliateur) ودولة إعادة التنظيم (Réorganisateur) (إمنصوران، 2006، ص115).

ثالثا: الخصخصة والدور الجديد للدولة.

باعتبار مفهوم الحكم الراشد هو إعادة لاختراع لدور الدولة وفقا للظروف الاقتصادية الجديدة، وفي ظل التسليم بضرورة التحول نحو القطاع الخاص، فإن الدور الجديد للدولة يتمثل في العمل على توفير البيئة الملائمة لتمكين القطاع الخاص من ممارسة دوره في التنمية من جهة، والتدخل لحماية مصالح الاقتصاد الوطني وحماية المجتمع من جهة أخرى. ومن مواطن التدخل للدولة نجد ما يلي:

1) توفير بنية تحتية ملائمة: فوجود البنية التحتية المتمثلة في (الكهرباء والمياه والطرق والجسور والمطارات ووسائل الاتصال والمواصلات...الخ..) يساعد على تحقيق السرعة في وصول المنتج أولا، وتخفيض الأسعار (التكلفة) ثانيا، الأمر الذي يعني القدرة على الاستجابة للطلب والمنافسة. كما يرفع غياب البنية التحتية الملائمة والموثوقة بدوره من تكاليف بنى الشركات،

لأنها تضطر إلى تنويع المصادر التي تستخدمها في مدخلاتها الرئيسية، كشراء المولدات تحسبا لانقطاع التيار الكهربائي، أو حفر الآبار لتجنب الإمداد غير الموثوق بالماء. (تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2004، ص159).

2) إيجاد مناخ مناسب لإنعاش اقتصاديات السوق: من أجل تشجيع القطاع الخاص وإعطائه الدور الريادي في الاقتصاد والتنمية، فمن الواجب تهيئة البيئة المناسبة لعمله، وذلك بإزالة جميع المشاكل والمعوقات والقيود التشريعية والتنظيمية، وإيجاد المناخ المناسب والمتمثل في سيادة المنافسة، الحرية الاقتصادية، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، تحرير سعر الصرف.

3) صناعة رجال الأعمال والرفع من أعدادهم: وذلك عبر نشر الثقافة المقاولاتية، وتشجيع الميل إلى الادخار في المجتمع، فرجال الأعمال هم الأشخاص المنظمون والمغامرون والساعون إلى تكوين ثرواتهم والتوسع فيها، والسيطرة والتملك والقدرة على حسن الأداء التنافسي وفهم السوق، ولديهم القدرة على الاستقراء والتوقع والإبداع في التنظيم والإنتاج والتسويق، وكذلك القدرة على مسايرة العصر، والتماشي معه بروح عالية من الفهم والإدراك للعملية الاستثمارية والإنتاجية، والإلمام بعلم الاقتصاد والعلوم الأخرى ذات العلاقة، مثل علوم الإدارة والحاسوب والاجتماع والقانون وكل ما له صلة بتنمية العملية الاستثمارية، حيث أن أهم صفات رجل الأعمال هي المخاطرة والمغامرة وعدم التردد في إقدامه على العملية الاستثمارية. (العبيدي إبراهيم عبد اللطيف، الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي).

4) تنمية الكفاءات المحلية: إن أهم قيد يواجه المستثمرون هو عدم التطابق بين المهارات التي يطلبونها والمهارات المتوفرة. وإن لم يستطع المستثمرون توظيف أيادي عاملة مؤهلة ومدربة، فإن استثماراتهم لن تكون منتجة، مما سيضر بالنمو. حيث تكمن مجالات الاستثمار في العامل البشري في التعليم والتكوين والتدريب، باعتبار هذه العناصر مجتمعة تحقق فوائد ونتائج على المدى المتوسط والبعيد. وقد عالج النزوح العمالي هذه المشكلة دائما، غير أن أسواق عمل الدول المضيفة للاستثمار من الدول النامية تفيض بالداخلين الجدد عليها، وثمة ضغط سياسي لتوفير الوظائف للعمال المحليين وتخفيف الاتكال على العمال الأجانب. وبالتالي ينبغي على الدول النامية بغية مواجهة هذا التحدي، أن تحسن من أنظمتها التعليمية لتحسين التعليم الأساسي من جهة، ولتزويد اليد العاملة بالمهارات المتلائمة مع العالم الحديث من جهة أخرى (تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2004، ص161).

5) تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني: والذي يمكن النظر إليه بأنه مجموعة كبيرة من العلاقات والمنظمات والمؤسسات التي تضم أفراد ذات اهتمامات متماثلة، كما يضم جماعات ذات عضوية طوعية (سعد طه علام، 2003، ص323). وينطلق مبدأ عمل المجتمع المدني من إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بالتنظيم في جماعات ذات قوة التأثير في السياسات العامة، والحصول على حق الوصول للموارد العامة وبشكل خاص للفئات الفقيرة، كما يظهر دور المجتمع المدني في التنمية من خلال وجوده كمراقب على أعمال السلطة الحاكمة، أو من خلال تمثيله عبر البرلمان، كما يزيد دوره خاصة في الدول الفقيرة أين تسبب قلة الموارد في زيادة الضغط والطلب على الموارد الموجودة، لذا نجد مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم من خلال مساعدتها للحكومة على الأداء الأفضل للخدمات العامة (الكايد زهير عبد الكريم، 2003، ص 49). وفي الفترة الأخيرة طرح بعض الباحثين مصطلح « المجتمع الجيد » كمرادف للمجتمع المدني، حيث يرون أن المجتمع الجيد له اشتراطات معينة تظهر في نطاق المجتمع المدني أبرزها التعبير المتوازن عن المصالح المتنوعة، فتح المجال العام أمام العقول والأفكار التي تسهم في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي وتعميق مشاركة الأفراد في الحياة العامة، والحيلولة دون استئثار نخب محدودة العدد بصناعة القرار في مختلف مؤسسات المجتمع. ولتحقيق التنمية يجب أن لا تكون الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في صراع وإنما يجب أن تكون العلاقة بينهما علاقة تكاملية. (سامح فوزي، 2014، الدولة والمجتمع). فإشراك المجتمع المدني في قرار الخصخصة سيساهم في خلق المناخ الجيد للرقابة والمساءلة والمشاركة المجتمعية.

6) إنشاء شبكات للأمان الاجتماعي: من أهم المشكلات التي يمكن أن تحدث عند تطبيق سياسة الخصخصة والتي تحمل خطرا قائما، مشكلة فائض العمالة وهنا يمكن لشبكات الأمان الاجتماعي أن تخفف من الآثار السلبية للخصخصة. حيث تعتبر هذه الشبكات آلية من آليات الحماية الاجتماعية المرحلية للتخفيف من البؤس ومكافحة الفقر، وتمكين بعض فئات المجتمع التي تضررت بفعل برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي ونقص الإنفاق الحكومي الموجه نحو تلبية الحاجات الاجتماعية. وهذه الشبكات ليست بديلا عن أنظمة الضمان الاجتماعي التقليدية والحديثة، بل تعمل كمكملة لها (الربيعي فلاح خلف، 2008، دور شبكات الحماية الاجتماعية في حماية الفقراء من مخاطر الخصخصة).

رابعا: خصخصة المشاريع الخاضعة للقطاع العام والحاجة إلى معايير الحكم الراشد.

إن استشراف نجاح عملية الخصخصة يجب أن يتضمن القدرة على تصور ما يمكن أن يحدث مستقبلا، ووضع إستراتيجيات للتصرف والإعداد للمستقبل ومنع التطورات من الحدوث (البغدادي، الحدراوي، 2013، ص74). ويتضمن الحكم الراشد مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها استشراف نجاح عملية الخصخصة، حيث تحمل هذه المعايير أهمية خاصة بالنسبة لجميع الدول التي تنوي تطبيق هذه السياسة. ويمكن توضيح ذلك في ما يلي:

1) تحقيق التوافق والإجماع الوطني حول قرار الخصخصة من خلال التسويق لقضية الخصخصة:

إن موضوع التخصيص ليس سهلا ويستلزم وقتا طويلا، وهو يواجه عدة صعوبات قبل وأثناء التنفيذ، فعملية الخصخصة في بدايتها قد تثير خلافا سياسيا بين أركان الحكم، أو بين الحكم والمعارضة، كما يمكن أن تلقى قبولا عاما. وهناك عدة قضايا تجعل من قضية الخصخصة موضع اختلاف وتعقيد منها:

أ. **تقييم وتسعير المشروعات المراد خصخصتها:** تعتبر مسألة تقييم المشروعات والوحدات الاقتصادية المرشحة للتحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص من أعقد المسائل وأكثرها حساسية على الإطلاق، باعتبار أن غالبية المشروعات العامة تفتقر إلى النظم والسجلات المحاسبية اللازمة والمتماشية مع النظم والقواعد المحاسبية المتعامل بها في القطاع الخاص. كما أنه قد تفرض نظم حسابات الحكومة أو ظروف القطاع العام أحيانا، بعض الاعتبارات التي تؤدي إلى عدم إظهار القيمة الحقيقية لأصول المشروعات العامة. فالقيم الدفترية لأصول هذه المشروعات، لا تمثل بالضرورة قيمتها الحقيقية أو السوقية، الأمر الذي يستدعي إعادة تقييم شاملة لهذه المشاريع، تمهيدا لتحديد الأسعار التي ستتخذ أساسا في عملية التحويل. (الطاهر ، 2004، ص 211)

فتقييم وتسعير المشروعات بقيم مضخمة تجعل من عملية خصخصتها أمرا صعبا مما يبرز مؤشرات تعثر وفشل الحكومة في انتهاج سياسة الخصخصة، وفي المقابل فإن تقييم وتسعير المشروعات بأقل من قيمتها الحقيقية، قد يثير الرأي العام ويحمل معه اتهامات بالتلاعب والفساد للقائمين على التقييم لصالح القطاع الخاص، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن عملية التقييم قد تتيح الفرصة للمضاربة على الشراء بأقل من القيمة الحقيقية للمشروعات، وهذا بطبيعة الحال، قد يؤدي بالمشتري من القطاع الخاص بإعادة بيعها فيما بعد بأسعار أعلى

بكثير من الأسعار التي تم بها الشراء، مما يترتب عليه عدم استقرار أوضاع تلك المشاريع، بسبب كثرة تغيير الملاك.

ففي بريطانيا مثلا طرحت "مارغريت تاتشر" عملية الخصخصة بجرأة، وكانت رائدة في هذا المجال، لكنها واجهت حملة عنيفة من قبل معارضيها (حزب العمال) الذين اتهموها بأنها باعت عدد كبيرا من المشاريع الحكومية إلى القطاع الخاص بأثمان زهيدة جدا (الطاهر،2004، ص213).

ب. تحديد الأسلوب الملائم للخصخصة: تتخذ الخصخصة عددا من الأساليب والوسائل والصور، التي تؤدي جميعها إلى معنى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، سواءً من حيث تحويل إدارة المشروعات التابعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، أو من حيث نقل ملكيتها إلى القطاع الأخير، ولا شك أن تحقيق التوازن بين مصلحة الدولة وبين عدم الإجحاف بحق المستثمرين من القطاع الخاص، المعيار الواجب اتخاذه مرجعا لاختيار الشكل أو الأسلوب المناسب للتحول. (القاضي، 2000، ص 26).

جـ. السرعة في التنفيذ: فمثلا عملية التخصيص بدأت في فرنسا عام 1986، وبقيت موضوع تجاذب وانقسام بين رئيس الجمهورية "فرانسوا ميتران" ورئيس الوزراء "جاك شيراك" مدة طويلة. فالرئيس "شيراك "كان يريد أن تصل تلك العملية حدودها القصوى وبأسرع وقت ممكن، بينما عارض الرئيس "ميتران" ذلك التوجه معتبرا أن التريث في الموضوع يحقق نتائج أفضل(القاضي،2000، ص24).

د. السيادة والأمن القومي: تتعلق بالقطاعات التي يجب أن يشملها التخصيص، والسؤال هنا: ما هي القطاعات التي ترتبط بالسياسة العليا للدولة والتي لا يجب أن تشملها عملية الخصخصة.

فمثلا: هل الكهرباء تتعلق بالسياسة العليا أم هي تدخل في إطار الخدمات الحياتية؟ ولكل دولة رأيها في ذلك ولكل مسؤول رأيه الخاص. والمسألة تتعقد أكثر لما يتعلق الأمر بالمياه، خصوصا إذا كانت الموارد المائية لا تكفي حاجات البلاد.

ففي الأرجنتين: كانت هناك معارضة واسعة جدا لتخصيص بعض القطاعات نظرا لارتباطها بالسيادة والأمن القومي (الصناعة الحربية، السكك الحديدية) (القاضي، 2000، ص 24).

هـ. الجهات التي ترسي عليها الخصخصة: ففي المكسيك مثلا اتهمت المعارضة الرئيس "سالينس" بأنه يبيع البلاد إلى عدد قليل من أصدقائه، وحاول الرئيس المكسيكي إزاء هذه

الاتهامات أن يجذب مزيدا من الاستثمارات الأجنبية ليبعد الصفة الاحتكارية عن عملية التخصيص (القاضي، 2000، ص24).

من خلال ما سبق يتضح أنه لنجاح عملية الخصخصة يجب أن يتوفر هناك جوا من التوافق والتوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول المصلحة العامة والسياسات العامة، وذلك من خلال التسويق لهذه القضية، بإعداد مزيج تسويقي متميز، يضمن الأمان لجذب الاستثمارات الأجنبية، ويوفر الأمان والاطمئنان للمواطنين على غدهم ومستقبلهم.

حيث تحتاج الجهود الترويجية المتعلقة بقضايا الخصخصة إلى التركيز على عناصر المزيج التسويقي المتعلق بقوة الدعم السياسي، والعلاقات العامة، والجهود الترويجية المتعلقة بالاتصالات الشخصية والإعلان والإعلام والدعاية ليس من طرف واحد فقط (الحكومة)، بل من كل أجهزة المجتمع من منطلق الحفاظ على المصالح القومية والنهوض بالاقتصاد. (أبو عامرية، 2010، 123).

2) الخصخصة والشفافية:

هناك جذورا نظرية بين الفساد والخصخصة، فدعاة الخصخصة وخصوصا منظري اللبرالية الجديدة يؤكدون أن السبب الرئيسي للفساد في المؤسسات العامة لأية دولة هو هيمنة الدولة على النشاط الإنتاجي، وبالتالي على موارد المجتمع الاقتصادية الرئيسية، وأنه لو قلصنا تلك الهيمنة إلى أدنى حد لها، فإن هذا الأمر كفيل بالحد من الفساد، وذلك من خلال تقليص حجم الموارد المتاحة لدى الحكومة، ومن خلال تشجيع المنافسة والتي تعني الجودة.

لكنه في المقابل يمكن أن توفر الخصخصة فرصا كثيرة للفساد وذلك نظرا للعلاقة المعقدة بين السياسيين والمستثمرين والطبيعة الإستراتيجية للعديد من القطاعات الاقتصادية التي يجري خصخصتها. فمن فرص الفساد في مراحل عملية الخصخصة نجد:

أ. **الفساد خلال عملية اتخاذ قرار الخصخصة:** ففي الكثير من الأحيان يكون للسياسيين مصلحة شخصية في عملية الخصخصة لأنها ستجعلهم مثلاً شركاء في مشروعات أو أصحاب مشروعات. وبالتالي فإنه في هذه الحالة قد يتم اتخاذ قرار بخصخصة مشروع ما بدون الأخذ في الاعتبار المصلحة العامة (الخصخصة والفساد في العالم).

ب. الفساد خلال مرحلة تقديم العروض في المناقصات والمزايدات: وهذه المرحلة تفتح المجال أمام الفساد من عدة أوجه وذلك من خلال التلاعب في قيمة أصول الشركات المراد خصخصتها، أو استغلال معلومات غير متاحة للجميع، أو قيام تحالفات بين شركات للضغط

على أسعار العقود ولاحتكار السوق أو لتقسيمه بعد ذلك لتفادي المنافسة، أو تضارب المصالح كما هو الحال في الوضع الذي يكون فيه السياسي مساهم في شركة ويريد أن تفوز تلك الشركة بالصفقة أو العقد.

هذا الفساد يهدم الأساس المنطقي لعملية تقديم العطاءات وهو الأساس المتمثل في المنافسة التي كان الهدف منها أصلا الحد من الفساد.

جـ. الفساد خلال مرحلة صياغة العقود: في الكثير من الأحيان تتسم عقود الخصخصة بالتعقيد الشديد والإغراق في التفاصيل ليس من قبيل توخي الدقة في الأغلب وإنما لفتح الباب أمام ممارسات فاسدة. فتلك النوعية من العقود يجري في أحيان كثيرة تصميمها من أجل خفض التكاليف التي تتحملها الشركة أو الشركات أو المستثمر الفائز بالصفقة ولرفع الأسعار مستقبلا وللحصول على إعفاءات ضريبية وتقليص جودة المنتج دون محاسبة والحد من أي قيود مستقبلية.

ولهذا لم يكن غريبا أن تعلن منظمة "كورنر هاوس" وهي منظمة بريطانية غير هادفة للربح في عام 2000 في تقرير لها بعنوان : (تصدير الفساد.. الخصخصة والشركات متعددة الجنسيات والرشاوى) أن الشركات متعددة الجنسيات تدفع رشاوى قيمتها ثمانون مليار دولار سنويا لإتمام صفقاتها بما في ذلك صفقات الخصخصة.

كذلك فإن خصخصة الخدمات العامة كالماء والكهرباء غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه الخدمات، كما أن تصاعد الضغوط على العمال في إطار عملية الخصخصة – من خلال خفض الأجور وتسريح بعضهم والعقود المؤقتة- تجعلهم أكثر عرضة للفساد خاصة وأن المقابل هذه المرة أكبر ويكون المستهلك في هذه الحالة هو دافع الرشوة الذي يغري العامل بالتحايل كي لا يدفع فاتورة الخدمة أو السلعة كاملة (الخصخصة والفساد في العالم).

وهذا الأمر ما يدعو إلى ضرورة وجود معايير لقياس كفاءة عملية الخصخصة، حيث يجب أن تشمل هذه المعايير (الجودة، السعر والوفرة) مع ممارسة درجة معنوية من الشفافية وذلك للحد من سيطرة جماعات المصالح وتحسين الأداء الحكومي. فالسرية ترفع من تكلفة دعم الحكومة لجماعات المصالح وتجعل عملية إصلاح الأخطاء وتقييم المسئولين الحكوميين أكثر صعوبة. كما أن عدم الالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح تجعل المعلومات وسيلة للتكسب لمن يملكها. كذلك تؤثر السرية بشكل سلبي على السوق إذ أنها تعني أن المعلومات لا تنشر بشكل منتظم وهو ما قد يسبب صدمة للسوق إذا ما تم نشر قدر كبير من المعلومات بشكل مفاجيء. كما أن غياب الشفافية يحول دون المشاركة الفعالة للأفراد والمؤسسات غير الحكومية في

عملية صنع القرار، وتسمح بالتالي لجماعات المصالح بالمزيد من التربح. (خطاب عبد الله شحاتة، دور الدولة والنظرية الاقتصادية)

3) الخصخصة وحكم القانون:

حكم القانون يعني مرجعية القانون وسيادته على المجتمع من دون استثناء، فهو الإطار الذي ينظم العلاقة بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، كما ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء بهدف تأمين العدالة والمساواة بين المواطنين وهذا بوضوح القوانين وشفافيتها وانسجامهما في التطبيق (حسن، 2006، ص104).

ولما كانت عملية التحول نحو القطاع الخاص تتطلب تبني نهج جديد في إدارة الاقتصاد، وإن هذا النهج يعتمد في الأساس على تشجيع الاستثمار وتحرير التجارة والأسواق وتنشيط المنافسة، فإن ذلك يقتضي إجراء مراجعة شاملة وتطوير جوهري للتشريعات القائمة، وإصدار تشريعات جديدة لتيسير عملية التحول نحو القطاع الخاص.

ومن التشريعات التي يجب أن تدخل ضمن هذه المراجعة والتطوير، تلك الخاصة بحقوق الملكية وضماناتها، والتشريعات التجارية والضريبية والجمركية والتشريعات المنظمة للأسواق والمؤسسات المالية بما في ذلك القطاع المصرفي والتشريعات البيئية والعمالية، وغيرها من التي من شأنها العمل على بث الثقة في المناخ الاستثماري، وشراء المشروعات التي يجري تخصيصها.

4) الخصخصة والمساءلة:

يمكن لآلية المساءلة أن تضمن نجاح عملية الخصخصة بتحقيق المصلحة العامة وحماية المستهلك من أخطار الاحتكار وسلبياته. حيث تعرف بأنها الطلب من المسئولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية الطلبات الموكلة لهم، وتحمل "بعض" المسئولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع أو الغش[)الراشدي،2007، ص27).

فبالنظر إلى ما تتطلبه عملية الخصخصة من خبرات متخصصة ومؤهلة وكفاءات مدربة، فإنه من الضروري، إنشاء هيئة عليا، تتولى تنفيذ هذه العملية بكفاءة وفعالية، وتتولى كذلك مهام الرقابة والإشراف على الأنشطة والمؤسسات المنوي خصخصتها، حيث يجب أن ترتبط هذه الهيئة بأعلى مستوى سياسي في الدولة، ليُوفر لها القوة والدعم اللازمان لإصدار القرارات بشجاعة ونزاهة.

كما أن عملية الخصخصة يجب أن تستند إلى طرف فاعل لديه رؤية رشيدة، ويتمتع بالمعرفة والدراية والجرأة في اتخاذ القرارات، وكذلك الحكمة والبصيرة اللتين تمكنانه من إيجاد الربط المحكم بين الأسباب والنتائج والظروف والسياسات المختلفة.

فلما تقرر الدولة تخصيص مشروع عام، فعليها أن تراعي بعض القيود على عملية الخصخصة ذاتها، و من أهم هذه القيود تلك المتعلقة بالاستقلال القومي وحماية المصالح القومية. حيث يمكن للدولة أن تلجأ إلى بعض الأساليب، للتأكد من عدم سيطرة الأجانب على المشروعات الحيوية، أو للرقابة على المشروعات التي يتم تخصيصها. فلها إن لم يكن واجبا عليها أن تتخذ من الإجراءات ما يكفل عدم سيطرة الأجانب على المشروعات الحيوية، بوضع حد أقصى لنسب الأسهم التي يجوز لهم تملكها في المشروعات المخصخصة. ومن جهة أخرى، فإن للدولة الحق في الرقابة على المشروعات التي تتم خصخصتها. إذ بالرغم من أن القاعدة العامة، تقضي بأن يصبح المشروع بعد إتمام خصخصته، مجرد شركة خاصة ولا يتعامل بالتالي معاملة متميزة، إلا أنه ليس هناك ما يمنع الدولة من أن تفرض عليه قيودا تتعلق بالمصلحة العامة، ومن أهم ما تلجأ إليه الدولة لتحقيق مثل هذه الرقابة، نظام الأسهم الذهبية، وهي أسهم نوعية أو متميزة، تعطي أصحابها (الدولة) حق الإدارة والهيمنة على المشروع، وتعطيهم قدرة تصويتية مميزة تخولهم حق الاعتراض على قرارات مجلس إدارة الشركة أو هيئتها العامة، لمنع نفاذ هذه القرارات، متى تطلبت المصلحة الوطنية العليا ذلك(الطاهر ، 2004، ص 186).

خامسا: الحكم الراشد والتجربة البريطانية في الخصخصة.

تتصف التجربة البريطانية في الخصخصة بالنجاح، منذ أن بدأت مع حكومة المحافظين برئاسة "مارغريت تاتشر"، ذلك أن أسباب النجاح قد تجمعت فيها، وهي من أولى البدايات في هذا المضمار، لذا تعد بحق من التجارب الرائدة من حيث التهيئة التشريعية والسياسية والاقتصادية مع إجراء إصلاحات في سوق الأوراق المالية والهيكل الضريبي، ثم شمول الخصخصة لكافة قطاعات الاقتصاد القومي السلعية والخدمية، وهي تركز في جهودها على ما يلي (أبو عامرية، 2010، ص130):

1. استخدام حملات إعلامية وإعلانية مكثفة موجهة إلى كل القطاعات السوقية المستهدفة (الشعب، المستثمرين، العاملين، المديرين، الأجهزة الرسمية، القيادات السياسية والاجتماعية)، وذلك لإقناعهم وترغيبهم واستمالتهم بجدوى الخصخصة فمثلا استمرت الحملات الإعلامية والإعلانية في بيع شركة (British Telecom) سنة ونصف السنة.

2. اعتماد الأسلوب التدريجي في الخصخصة، حتى يمكن إعطاء فرصة لجهود العلاقات العامة، والنشر، والإعلام والإعلان والدعاية، أن تؤتي ثمارها وتحدث تأثيرها.
3. التركيز على جودة المنتج في قضايا الخصخصة، إذ يتم التركيز على المؤسسات الرابحة في كل قطاع، ليتم تحويلها بشكل نموذجي، لتكون مثالا يُقتدى به في باقي المؤسسات المشابهة.
4. التركيز على "التحشيد" والشراكة الإستراتيجية للمستثمرين والمواطنين والمديرين والعاملين في توسيع قاعدة الملكية، وذلك كما يلي:

- تشجيع الدولة للمؤسسين في المقام الأول على شراء نصيب الدولة من الأسهم أو جزء منها.
- تشجيع المديرين والعاملين بإعطائهم أولوية في شراء الأسهم، أو إعطائهم أسهما مقابل نصيبهم في الأرباح أو تخفيض ثمن الأسهم لهم، أو إعطائهم حافزا للشراء، أو منح المتميزين من العاملين أسهما مجانية لكونهم المسؤول الأول في استمرارية عمل الشركة وتطويرها.
- تشجيع المستثمرين على شراء الأسهم بإعطائهم معلومات كاملة وصادقة تبين الاتجاه الواعد لفرص الربحية في الشركات المعروضة للبيع.
- تخفيض قيمة الأسهم أو تقسيط الثمن أو إعطاء أولوية لطلبات المساهمة الصغيرة.

5. وضع قيود على المستثمرين الأجانب في عمليات الخصخصة.
6. احتفاظ الحكومة بسهم خاص يسمى السهم الذهبي في الشركة المخصخصة، يحق لها حضور الجمعية العمومية، والتصويت، وتعيين ممثل لها من رجال الأعمال في مجلس الإدارة، وكذلك يحق لها الاعتراض في الأحوال الطارئة على بعض القرارات، وهذا يعطي صورة ذهنية أمام المواطن أن الشركات المخصخصة تعمل بمراقبة الدولة لاحترام الصالح العام ودون إضرار بحقوق المستثمرين والمساهمين.
7. تخيير المديرين في المؤسسات العامة في الدولة، والمعارضين للخصخصة إما بنقلهم إلى وظائف بديلة في المؤسسات المخصخصة أو بحل هذه المؤسسات، فيفقدون وظائفهم.
8. يشرف وزير المالية على جميع عمليات الخصخصة بالتعاون مع الوزارات المعنية، برسم وإقرار الخطوط العامة للخصخصة أما تفاصيل العمليات الفنية، فتترك للمختصين من بنوك أعمال ووسطاء ماليين ورجال قانون، ومكاتب محاسبة مما يوسع دائرة الشراكة الإستراتيجية في الخصخصة.

نتائج وتوصيات:

من خلال ما سبق نصل إلى أن الخصخصة ليست عملية سهلة ليتم إجراءها بين عشية وضحاها، فلا بُدّ من دراسة واعية، وهادفة لكل الآثار التي يمكن أن تنجم عنها لأنّ الوقائع الميدانية تثبت أن هناك سلبيات في مقابل الإيجابيات. غير أنه يمكن لمقاربة الحكم الراشد أن تقدم لنا سبيلا لإنجاح هذه العملية، لأن الحكم الراشد يعمل على تقسيم الأدوار والمسؤوليات بين كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. حيث تتفرغ الدولة إلى مهمة رسم السياسات والرقابة والتنظيم، والتركيز على الأنشطة التي هي من صميم عملها كالأمن والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والمحافظة على البيئة، بينما تتسع دائرة القطاع الخاص، بعيدا عن الاحتكار لتشمل مشاريع القطاع العام التي يمكن أن تدار على أسس تجارية ومالية. أما وظيفة المجتمع المدني فتتمثل في التعبير المتوازن عن المصالح المتنوعة بالتأثير في السياسات العامة وممارسة الرقابة على أعمال السلطة الحاكمة.

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى النتائج التالية:

1. إن البحث في موضوع الحكم الراشد والخصخصة هو بحث في الدور الجديد والصحيح للدولة في ظل الخصخصة، حيث يتغير دور الدولة من مقدم للخدمة إلى مشرف على تقديمها.
2. تعمل كل من آليات الشفافية والمساءلة والتوافق ووجود الإطار القانوني السليم على الحد من سيطرة جماعات المصالح وتحسين الأداء الحكومي والمحافظة على حقوق الملكية، كما تعمل على إشراك المجتمع المدني في عمليات صناعة القرار الاقتصادي ومتابعة تداعياته.
3. يمكن أن يكون لعملية الخصخصة إيجابيات إذا ما جاءت وفق لرؤية اقتصادية واضحة وأسس علمية مصدرها النظرية الاقتصادية والتي تضمن تبني آلية اقتصاد السوق تماشيا مع الواقع الاقتصادي. لأنها تقدم اتجاه واضح نحو إعطاء دور للقطاع الخاص في المساهمة الجدية في عملية التنمية.
4. كفاءة المؤسسة لا تتوقف على الملكية وإنما على الأطر التنظيمية والقدرة على الخضوع لقواعد المنافسة.

وبناءً على النتائج التي تم الوصول إليها في دراستنا هذه، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. تحديد الهدف المالي والاقتصادي والسياسي للخصخصة: بحيث يضمن هذا التحديد التنفيذ السليم لبرنامج الخصخصة والترتيب الدقيق لمراحلها، لأنه بدون التحديد لهذه الأهداف تصبح العملية عشوائية.
2. تحقيق التوازن بين دور أصحاب الخبرة وأصحاب القرار (الجهاز التنفيذي): وذلك بتمثيل الخبراء في مجالس مستقلة، تمتلك سلطة تشريعية، حتى تعكس التوجهات الحكومية أراء الخبراء.
3. العمل على تطوير وزيادة فاعلية أنظمة الرقابة لتواكب متطلبات اقتصاد السوق.
4. توزيع نشاطات برامج الخصخصة في مختلف إقليم الدولة، للوصول إلى الإنماء المتوازن وبالتالي الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
5. إصلاح النظام الضريبي لمنع التهرب الضريبي، لتحقيق أهداف الخصخصة.
6. تحديث وتطوير النظامين المالي والمصرفي، للارتقاء بمستوى الخدمات المالية والمصرفية المقدمة لرجال الأعمال.
7. رفع مستوى ونوعية النظام التعليمي وتطوير بناه التحتية لتمكين المدارس والجامعات ومراكز التدريب من أداء دورها في إنتاج كفاءات عالية يحتاجها سوق العمل.
8. توعية المواطن من خلال مختلف وسائل الإعلام بأهمية استخدام المنتجات والخدمات الوطنية التي ينتجها القطاع الخاص.
9. أن لا تشمل عملية الخصخصة المشاريع الحكومية التي تمس حياة المواطن بصورة مباشرة وأن كان لا بد من خصخصتها فيجب أن تخضع إلى رقابة حكومية للحيلولة دون تحويلها إلى احتكارات.
10. التأكيد على مراعاة البعد الاجتماعي، بالتوسع في قاعدة الرعاية الاجتماعية للفئات التي تضررت من تطبيقات وسياسات الخصخصة.

المراجع:

1. البغدادي عادل هادي، الحدراوي رافد حميد، 2013، **الاستشراف الاستراتيجي ومستوى التمكين التنظيمي، أسلوب كمي تحليلي**، دار صفاء للنشر، ط1، الأردن.
2. الراشدي سعيد علي، 2007، **الإدارة بالشفافية**، كنوز المعرفة، الأردن.
3. الطاهر محمد عبد الله، 2004، **الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان.

4. القاضي أنطوان الناشف، 2000، **الخصخصة (التخصيص) مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة**، منشورات الحلبي، لبنان.
1. الكايد زهير عبد الكريم، 2003، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن.
2. ساعاتي أمين، 1999، **إعادة اختراع الحكومة، الثورة الإدارية في القرن الحاي والعشرين**، دار الفكر العربي، مصر.
3. سعد طه علام، 2003، **التنمية ...والدولة**، دار طيبة للنشر، مصر.
4. فالح أبو عامرية، 2010، **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**، دار أسامة، عمان، الأردن.
5. حسن كريم، 2006، **مفهوم الحكم الصالح**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية المنظمة من قبل مركز دراسات الوحدة العربية حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، لبنان.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، 2002، **تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية**، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
7. تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تعزيز التضمينية والمساءلة**، البنك الدولي، لبنان، 2004.
8. إمنصوران سهيلة، 2006، **الفساد الاقتصادي وإشكالية العلاقة الجدلية للحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
9. صوفان العيد، 2011، **دور الجباز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، دراسة التجربة الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.
10. عجلان العياشي، 2006، **ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل 1992-2009**، رسالة ماجستير، تحليل اقتصادي، الجزائر.
11. محمد صلاح، 2015، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية - حالة بعض اقتصاديات الدول العربية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف.

12. **الخصخصة والفساد في العالم**، على الموقع:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06/d8a7d984d8aed8b5d8aed8b5d8a9-d988d8a7
الربيعي فلاح خلف، 2008، **دور شبكات الحماية الاجتماعية في حماية الفقراء من مخاطر الخصخصة**، على الموقع:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=135246&r=
13. العبيدي إبراهيم عبد اللطيف، 2011، **الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دراسة مقارنة**، على الموقع:
https://www.feqhbook.com/dan 3/uploads/1371797716671,pdf
14. خطاب عبد الله شحاتة، **دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية**، على الموقع:
http://www.pidegypt.org/download/mixed-economy/Dr.%20Abdalla%20shehata.pdf
15. سامح فوزي،2014، **الدولة والمجتمع: اتجاهات جديدة في التنمية**، على الموقع http://www.acrseg.org/5808
16. شيخان شهاب حمد، 2008، **إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع الأداء الاقتصادي (دراسة تحليلية تطبيقية)**، على الموقع:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=45187
17. نبيل البابلي، 2018، **الحكم الراشد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات**، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، على الموقع:
https://eipss-eg.org/الحكم-الرشيد-الأبعاد-والمعايير-والمتطلبات